الأنباء
الخميس 15 مارس 2012

تحسبا للارتفاعات المصطنعة للأسعار

الخالدي: «التجارة» تتفاعل مع الزيادات المرتقبة للرواتب وتجري مسحا للأسواق

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح أعطى تعليمات لمسؤولي الوزارة بتكثيف الرقابة على اسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية تحسبا من الزيادات المصطنعة في الاسعار لاسيما مع الزيادات المرتقبة في رواتب المواطنين خلال الفترة المقبلة. واضاف الخالدي في تصريحات صحافية خلال مؤتمر صحافي عقده أمس عقب اجتماعه مع الوكيل المساعد للرقابة التجارية في الوزارة ومدير الرقابة ومدير التموين ومراقبي المحافظات ان الوزارة ستراقب الاسواق المحلية وقد شكلت فريقا في كل محافظة لعمل مسح شامل لأسعار السلع ومقارنتها مع كشوفات تم رصدها خلال الاشهر السابقة وانه من خلال هذه الكشوفات سيتم مقارنتها مع الاسعار الحالية للسلع المعروضة بالسوق للكشف عن وجود أي ارتفاعات مصطنعة في الاسعار واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة تفعيلا للمرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1979 في شأن الاشراف على تجارة السلع وتحديد اسعارها حيث نص على حظر ارتفاع السلع ارتفاعا مصطنعا مشيرا الى ان العقوبة تصل الى الحبس لمدة لا تقل عن 3 اشهر ولا تزيد عن 3 سنوات وبغرامه لا تقل عن الفي دينار ولا تزيد عن 10 الاف دينار او بإحدى العقوبتين ويجوز الحكم بإغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة مؤقتا لمدة 6 اشهر او الغاء الترخيص وإغلاق المحل نهائيا وتعلق لوحة على باب المحل بشكل ظاهر وتحوي الحكم الصادر بإغلاق المحل.

وأوضح الخالدي انه يجب في جميع الحالات الحكم وجوبيا بمصادرة السلع المضبوطة بالمكان الذي وقعت فيه المخالفة ويجوز لوزير التجارة ان يأمر ببيع السلع المضبوطة للجمهور وايداع مبالغها في صندوق المحكمة. ولفت الى انه نظرا لقرب فترة انتهاء المكرمة الاميرية للسلع التموينية ستقوم الوزارة بإيقاف صرف المواد التموينية للمستفيدين من البطاقة التموينية خلال الفترة من 1 الى 3 ابريل المقبل وذلك للقيام بعمليات الجرد حفاظا على المال العام.

واشار الى انه تم تشكيل فريق من قبل الوزارة للتواجد في جميع فروع التموين خلال الفترة التي تسبق تاريخ 1 ابريل المقبل وايضا خلال فترة ايقاف صرف مواد التموين.

وقال الخالدي ستبدأ الوزارة بتسليم المواد التموينية للمواطنين في تاريخ 4 ابريل المقبل بمقابل مادي كنفس فترة ما قبل المنحة الاميرية.

ولفت الى ان الكويت دولة مستوردة للسلع وتعمل وفق الاقتصاد الحر والاسعار تحدد وفق عمليات العرض والطلب بالشكل المتعارف عليه وان البطاقة التموينية صمام امان للمواطنين وهناك مواد انشائية ايضا مدعومة تخصص للمواطنين ضاربا مثالا على ذلك بسعر كيس الاسمنت الذي يصرف بسعر 750 فلسا لاصحاب القروض العقارية في حين ان سعر الكيس الواحد يباع في الاسواق بأكثر من دينار، كما ان طن الحديد يتم صرفه للمواطنين بـ 75 دينارا مقارنة بسعره في السوق الذي يقارب الـ 400 دينار في بعض الفترات، ومع ذلك فان الوزارة تقف بالمرصاد لمن يقومون برفع الاسعار بشكل غير مبرر.

وعن العلف المدعوم الذي قد يتم بيعه في الاسواق قال الخالدي هناك قرار وزاري يمنع بيع السلع المدعومة مثل الاعلاف وغيرها وان الوزارة تضبط مثل هذه الحالات وتحولها للنيابة كما ان الوزارة منحت صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي الهيئة العامة للثروة السمكية لإحباط المخالفات.

وعن دور الوزارة تجاه اللحوم والاسماك الفاسدة التي قد يتم بيعها في الاسواق ذكر الخالدي ان الوزارة تراقب السلع المعروضة في الاسواق المحلية بشكل مستمر وان هناك جهات اخرى معنية تقوم بفحص هذه السلع قبل دخولها الكويت وان الوزارة انتهجت سياسة في هذا الشأن من خلال مراقبتها لهذه السلع في المخازن ويتم عمل محاضر للسلع الفاسدة قبل عرضها في الاسواق.

● عاطف رمضان

عبدالعزيز الخالدي

خلال اعتصامهم الثاني أمس أمام مكتب الوزير

موظفي «المالية» لـ «الشمالي»: زيادة الرواتب الأساسية 100٪ وإلا الإضراب

نظم موظفو وزارة المالية اعتصاما أمام مكتب وزير المالية مصطفى الشمالي مطالبين بزيادة رواتبهم ومعبرين عن اعتراضهم على الزيادات الأخيرة التي أقرها مجلس ديوان الخدمة المدنية التي لم تنصفهم على حد تعبيرهم. وتمثلت مطالب الموظفين برفع زيادة رواتبهم الأساسية 100٪ على كل الدرجات الوظيفية وبالتالي مضاعفة العلاوات الدورية، وعلاوة على زيادة الكادر بمعدل 5٪ على أساس الكادر لكل سنة يحصل فيها الموظف على تقدير امتياز، مؤكدين انهم سيعلنون عن خطوات لاحقة تتمثل في إضراب مفتوح وشامل في حالة عدم الاستجابة إلى مطالبهم.

وقد طالب موظفو المالية خلال اعتصامهم بمكافأة نهاية خدمة لمن تتجاوز خدمتهم 25 عاما بإجمالي رواتب عام ونصف العام ولمن تتجاوز خدمتهم الـ 30 عاما بإجمالي رواتب العامين على ألا يحصل على هذه المكافأة من تجاوزت خدمته الـ 35 عاما، وذلك لدعم الطاقات الشابة وإتاحة الفرصة لها.

وعن المطالبة بإنشاء صندوق زمالة نهاية خدمة، قال المتحدث باسم موظفي الوزارة نائل الفضيلي ان فكرة هذا الصندوق ستبدأ بتأسيس لجنة منتخبة من موظفي وزارة المالية (التنفيذيين - والإشرافيين) تقوم بإدارة الصندوق وان رأسمال الصندوق عبارة عن قسط شهري يستقطع من راتب الموظف بمبلغ وقدره 15 دينارا وقسط آخر تقوم الوزارة بدفعه نيابة عن موظفيها بمبلغ وقدره 30 دينارا شهريا بحيث يكون إجمالي المدفوع 45 دينارا شهريا وكل موظف يرغب بالاشتراك بالصندوق يحصل على سهم واحد من أسهم الصندوق المتزايدة ولكن بقيمة اسمية مختلفة للسهم، وذلك حسب مدة الاشتراك وللموظف الحق ان يسترجع جميع الاشتراكات التي قام هو بدفعها في حال طلبه إنهاء اشتراكه او اثناء التقاعد كما ان 30٪ من أرباح الصندوق السنوية توزع على جميع المشتركين بالتساوي و20٪ من أرباح الصندوق السنوية ترحل للسنة المالية التالية و30٪ من أرباح الصندوق السنوية تدخر لسداد قيمة الأسهم المسترجعة من الموظفين المنتهية اشتراكاتهم او المتقاعدين و20٪ من أرباح الصندوق السنوية يتم ضخها في نقابة العاملين بوزارة المالية لتقديم مزيد من الخدمات والفعاليات التي تصب في مصلحة وزارة المالية وموظفيها.

● محمود فاروق

مصطفى الشمالي

تقرير البورصة اليومي

السوق «أخضر» بمؤشريه بعد 5 جلسات من التراجع

بعد 5 جلسات متتالية من التراجع استعاد سوق الكويت للأوراق المالية نغمة الارتفاع على مستوى مؤشريه، وذلك بعد أداء متذبذب خاصة على مستوى المؤشر السعري أغلب فترات التداول، وبهذا الارتفاع استعاد المؤشر العام الاستقرار فوق مستوى 6160 نقطة.

وشهدت الجلسة ارتفاعا طفيفا في بداية التعاملات ولكن سرعان ما عاود اللون الأحمر ليسيطر مجددا على شاشات التداول، ومع حلول منتصف الجلسة تقريبا بدأ المؤشر الوزني في اتجاهه للارتفاع من خلال نشاط ملحوظ لعدد من الأسهم القيادية وفي مقدمتها سهم الوطني، فيما بدأ المؤشر السعري في التذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى إثر عمليات الدخول والخروج السريعة على عدد من الأسهم الرخيصة التابعة للمجاميع الاستثمارية النشطة والتي شهدت تباينا ملحوظا في الأداء، حيث ارتفعت بعض أسهمها، فيما انخفض البعض الآخر وهو السبب الرئيسي في استمرار تذبذب أداء المؤشر السعري حتى لحظات الإقفال.

ومع اقتراب الجلسة من نهايتها نشطت مجموعة من الأسهم خاصة في قطاعي البنوك والخدمات، مما أدى الى ارتفاع المؤشر السعري بعد ان كان متراجعا، وزاد من مكاسب المؤشر الوزني الذي يقترب من ملامسة مستوى 420 نقطة.

ورغم ارتفاع مؤشري السوق إلا ان ضعف كميات التداول بشكل لافت أدى بطبيعة الحال الى تراجع حجم قيمة التداول بنسبة 9,3٪ وسط تفاؤل بزيادتها خلال الفترة المقبلة خاصة في ظل عودة النشاط تدريجيا للأسهم القيادية وهو ما يتضح من ارتفاع سهمي الوطني وزين في جلسة أمس وسهم بيتك في الجلسة التي سبقتها.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 15,2 نقطة ليغلق عند مستوى 6163,8 نقطة بارتفاع نسبته 0,25٪ مقارنة بآخر جلسة تداول، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 2,87 نقطة ليغلق عند مستوى 418,17 نقطة بارتفاع نسبته 0,69٪ مقارنة بالجلسة الأخيرة.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 496,2 مليون سهم نفذت من خلال 5787 صفقة قيمتها 40,9 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 12,8٪، وانخفضت الصفقات بنسبة 8,1٪، وكذلك انخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 9,3٪، وتصدر قطاع العقار النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 151,8 مليون سهم نفذت من خلال 1388 صفقة قيمتها 10,3 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 133,9 مليون سهم نفذت من خلال 1443 صفقة قيمتها 10,1 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز الثالث من خلال تداول 125,5 مليون سهم نفذت من خلال 1711 صفقة بقيمة 9,2 ملايين دينار.

آلية التداول

استمر قطاع البنوك في مواصلة نشاطه الايجابي في جلسة أمس وارتفعت القيمة الإجمالية للقطاع من خلال سهم البنك الوطني، واستحوذ القطاع على 11,4٪، وارتفع سهم الوطني بواقع 20 فلسا بعد تداول 2,6 مليون سهم ليرتفع الى مستوى دينار و180 فلسا، اما سهم الدولي فتراجع بمقدار 5 فلوس ليصل الى مستوى 250 فلسا، وواصل سهم برقان تراجعه بواقع 10 فلوس بعد تداولات نشطة، وارتفع سهم الأهلي بواقع 30 فلسا بعد تداولات محدودة نسبيا، وتراجع المتحد بواقع 10 فلوس، واستقرت باقي أسهم القطاع عند مستويات إغلاقاتها السابقة. شهد قطاع الشركات الاستثمارية تراجعا محدودا في جلسة امس، واستحوذ على 22,4٪ من الإجمالي، وتراجع سهم المدينة بالحد الأعلى بعد تداول 25,2 مليون سهم وانخفض الى مستوى 61 فلسا، اما سهم ايفا فارتفع بواقع فلس بعد تداول 20,7 مليون سهم.

حقق قطاع الشركات العقارية ارتفاعا محدودا جراء تجميع لأكثر من سهم، واستحوذ القطاع على 25,1٪ من إجمالي القيمة، وواصل سهم أبيار تداولاته الكبيرة التي بلغت 57,2 مليون سهم غلب عليها التصريف بعد 4 جلسات من التجميع ليتراجع السهم بمقدار 2,5 فلس ليصل الى 47,5 فلسا، وتراجع سهم المنتجعات بمقدار فلسين بعد تداول 22,6 مليون سهم.

شهد قطاع الشركات الصناعية تراجعا في جلسة أمس بسبب عمليات بيع شهدها أكثر من سهم، وكان سهم الصناعات واصل ارتفاعه وذلك بمقدار فلسين ليصل الى مستوى 242 فلسا بعد تداول 2,6 مليون سهم.

ارتفاع كبير شهده قطاع الشركات الخدماتية، واستحوذ القطاع على 24,6٪ من إجمالي القيمة، وارتفع سهم زين بمقدار 10 فلوس بعد تداولات محدودة ليرتفع الى مستوى 850 فلسا، واستقر سهم هيتس بعد تداول 43,6 مليون سهم، فيما ارتفع سهم الصفوة بالحد الأعلى بواقع 2,5 فلس بعد تداول قرابة 40 مليون سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

15.2
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,25٪، وارتفاع المؤشر الوزني 2,87 نقطة بنسبة 0,69٪.

496.2
مليون سهم تم تداولها بقيمة 40,9 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 31,7٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم هيتس على 9,04٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

4
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات في جلسة أمس تصدرها قطاع الخدمات بواقع 104,7 نقاط، تلاه قطاع البنوك بواقع 56,2 نقطة.

قطر تشتري 2٪ من أسهم مجموعة توتال النفطية الفرنسية

باريس - أ.ف.ب: اشترت قطر في تكتم منذ صيف 2011 ما نسبته 2٪ من رأس مال مجموعة توتال النفطية اكبر شركة فرنسية لجهة القيمة في البورصة، لتصبح الدوحة بين المساهمين الرئيسيين في توتال، بحسب ما اكدت الاربعاء صحيفة ليكو اليومية المتخصصة في الاقتصاد.

واضافت الصحيفة التي لم تذكر مصادر خبرها انه بسعر الصرف الحالي فان قيمة هذه المساهمة في رأس المال التي لا تخضع لوجوب الاعلام عنها كونها دون 5٪، تفوق ملياري يورو. وبذلك تصبح قطر احد اهم المساهمين في المجموعة خلف اجراء الشركة والملياردير البلجيكي البير فرير ومتساوية مع الصندوق الصيني «ستايت ادمنستريشن اوف فورين ايكسنج» المساهم في رأس مال توتال منذ 2008، والمساهم الخامس هي شركة «سي ان بي» التابعة للملياردير البلجيكي.

ورفضت توتال التعليق على الخبر لدى سؤالها من فرانس برس. وقالت وزيرة الخزانة الفرنسية فاليري بيكريس ردا على اسئلة قناة اي - تيلي بهذا الشأن «اعتقد ان شركاتنا بحاجة اليوم الى الاستثمار» مضيفة «انها بحاجة الى رساميل، الامر يتعلق بـ 2٪ من رأس مال توتال ولا يتعلق بامتلاك قدرة قرار في شركة فرنسية كبرى». وهذا الاستثمار يترجم مرة اخرى اهتمام امارة قطر الغنية بالغاز بفرنسا وذلك بعد شرائها على مرتين نادي باريس سان جرمان لكرة القدم واقتناء قصور في كان وباريس وشراء قناة الجزيرة الرياضية حقوق بث الدوري الاول لكرة القدم في فرنسا.

«الهيئة السعودية» تدرب الشركات على مكافحة غسيل الأموال

العربية.نت: وقعت «هيئة السوق المالية السعودية»، اتفاق شراكة مع «الرابطة الدولية للمطابقة والالتزام»، تتولى الرابطة بموجبه - بالتعاون مع الهيئة - تقديم برنامجين معتمدين في مجال مكافحة غسيل الأموال والالتزام، تم تصميمهما بالتعاون مع كلية التجارة في جامعة مانشستر. ويستهدف البرنامجان الأشخاص المتخصصين العاملين في المؤسسات المالية المرخص لها من الهيئة، ويتضمنان تدريب الأفراد على أفضل الممارسات العالمية في مكافحة غسيل الأموال ومكافحة جرائم الاحتيال والالتزام وإدارة المخاطر. وتلتزم «هيئة السوق المالية»، وتحرص على تدريب العاملين في المؤسسات المالية المرخص لها وتحسين مهاراتهم بمؤهلات معترف بها دوليا وفقا لما قاله د.عبدالرحمن التويجري، رئيس مجلس الهيئة، في بيان صحافي حصلت «العربية.نت» على نسخة منه. وأضاف: «نظرا لما تتمتع به الرابطة الدولية للالتزام من سمعة عالية كمنظمة تدريبية في مجالات الالتزام وإدارة المخاطر، فقد اخترت لتقديم البرنامجين اللذين يعدان مرحلة أولى ضمن برنامج طويل الأجل يستهدف تحسين كفاءة صناعة الخدمات المالية في المملكة.

الإمارات والسعودية وقطر تتصدر دول المنطقة بصفقات الاندماج والاستحواذ المتوقعة في 2012

كشفت شركة المحاماة العالمية «دي إل أيه بايبر»، عن القسم الثاني من نتائج استطلاع أجرته مع مجموعة من كبار رجال الأعمال في الشرق الأوسط.

حيث أشار المستطلعة آراؤهم، في معرض الاجابة عن أسئلة ركزت بشكل خاص على صفقات الاندماج والاستحواذ، على العديد من الفرص في هذا المجال على الصعيدين الجغرافي والقطاعي في الشرق الأوسط، كما تطرقوا إلى العوامل اللازمة لضمان وجود بيئة سليمة اقتصاديا لإجراء هذه الصفقات.

وفي معرض إجابتهم عن الدولة التي يعتقدون أنها ستشهد نشاطا في عمليات الاندماج والاستحواذ في العام 2012، قال ما يقرب من ثلاثة أرباع (71٪) المستطلعة آراؤهم أنها ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أعتقد أكثر من نصفهم بأن المملكة العربية السعودية (68٪) وقطر (56٪) ستشهدان نشاطا في عمليات الاندماج والاستحواذ هذا العام.

وأعتبر معظم المستطلعة آراؤهم (47٪) بأن القطاع الذي سيشهد أكبر عمليات اندماج واستحواذ في العام 2012 هو قطاع الخدمات المالية وقطاع التأمين، وجاء في المرتبة الثانية (46٪) قطاع العقارات والإنشاءات، أما المرتبة الثالثة فاحتلها بنسبة (41٪) قطاع الضيافة والترفيه والسياحة.

وأشار 56٪ من المستطلعة آراؤهم إلى أن توافر المزيد من فرص الإقراض المصرفي يمثل التمويل الأمثل لمعظم عمليات الاندماج والاستحواذ المحتملة في منطقة الشرق الأوسط، في حين رأى 42٪ منهم بأن زيادة توافر رأس المال الخاص سيساهم في زيادة هذه العمليات.

ومع ذلك، أشار المشاركون في الاستطلاع إلى معيقات تعترض نشاط الاندماج والاستحواذ، حيث يعتبر عدم الاستقرار السياسي المعيق الأكثر تأثيرا (59٪)، كما أشار 44٪ منهم إلى أزمة منطقة اليورو وعدم كفاية النظم القانونية كعقبات محتملة أمام عمليات الاندماج والاستحواذ، وفي معرض ردهم على سؤال حول العوامل التي ستسهم في تحسين الظروف الاقتصادية أشار معظمهم إلى تحقيق الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ووضع النظم والتشريعات المناسبة.

وتعليقا على هذا الاستطلاع، قال الشريك الإداري الإقليمي لدى شركة دي إل أيه بايبر عبدالعزيز الياقوت: «عند النظر إلى نتائج الاستطلاع ندرك رؤية مجتمع الأعمال الايجابية لعمليات الاندماج والاستحواذ في العام 2012، وقد لا يستغرب المطلع من وجود دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر في المراكز الثلاثة الاولى للدول التي يتوقع أن تشهد نشاطا في هذه العمليات، ولكن كلا من مصر وليبيا تمتلكان احتمالات جيدة بعد أن عاش كلا البلدين سنة صعبة في العام 2011، ولا يتوقع أحد أن يكون العام 2012 عاما سهلا، فمن الواضح أن هناك بعض العقبات التي يتعين علينا التغلب عليها في المنطقة، ولكن كبار رجال الأعمال أشاروا إلى توافر الفرص، وليس فقط في دول مجلس التعاون الخليجي بل في المنطقة بأسرها».

«فيزا» تختار مصر ضمن 11 دولة حول العالم

القاهرة - أ.ش.أ: أكد مدير عام فيزا لشمال وغرب أفريقيا طارق الحسيني أن المصريين زاد لديهم الوعي خلال الفترة الاخيرة باستخدام بطاقات الدفع الالكترونية وأصبحوا أكثر مهارة وفهما في تعاملهم بهذه البطاقات وذلك في اطار رغبتهم في مزيد من المرونة والحرية في إدارة شؤونهم المالية، وبالطبع المزيد من الأمان لمدفوعاتهم عند السفر لقضاء اجازة أو في رحلة عمل.

واضاف الحسيني في مؤتمر صحافي عقده بمناسبة اطلاق «فيزا» منتج جديد بالتعاون مع بنك الاسكندرية ان مؤسسة فيزا العالمية تبدي اهتماما كبيرا الان بالسوق المصرية وتبحث باستمرار عن سبل جديدة للشراكة مع المؤسسات المالية في مصر لابتكار أدوات ومنتجات دفع متطورة تلبي احتياجات المستهلكين المتغيرة في جميع دول العالم».

«جلوبل»: 3,6٪ النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي البحريني في 2012

قال تقرير صادر عن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) انه من المتوقع ان يشهد الاقتصاد البحريني انتعاشا قويا، وأن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 3,6٪ خلال العام 2012، كما يتوقع أن تبقى أسعار النفط مرتفعة، وأن تسترد القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع السياحة، والقطاع المالي عافيتها بعد التقلبات التي شهدتها خلال العام 2011.

ولفت التقرير الى ان البحرين، على عكس الدول الخليجية الأخرى، تعتمد بشكل أقل نسبيا على إيرادات قطاع النفط والغاز التي شكلت 24,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب أرقام نهاية العام 2010، لذا فإن اقتصادها يعتبر أقل تأثرا بتغيرات أسعار النفط.

وبناء على ذلك، فإن الفائدة التي ستعود على الاقتصاد البحريني في حالة ارتفاع أسعار النفط، ستكون محدودة.

وذكر التقرير أن الاقتصاد البحريني تأثر سلبا بالأزمة خلال العام 2009، وسجل معدلات نمو سنوية سلبية على مستوى جميع القطاعات، حيث وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية للنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته دول الخليج، ولم تكن البحرين مستثناة من ذلك. ويرجع تأثير هذه الأزمة بصفة أساسية إلى الانخفاض الحاد الذي سجلته أسعار النفط، وتشديد شروط الائتمان، علاوة على ذلك. أظهر النشاط الاقتصادي تباطؤا حادا، مما يبين الصعوبات التي واجهها قطاع الخدمات المالي، وثبات معدل إنتاج الهيدروكربونات، كما تضررت بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاعي الألمنيوم والبتروكيماويات، حيث تراجع معدل إنتاجهما بنحو 2,7٪، و2,6٪ على التوالي، كما انخفض معدل نمو قطاع العقارات بسبب نقص السيولة والائتمان المصرفي وتراجع ثقة المستثمرين.

ورغم ذلك، شهد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفاعا كبيراً، منذ الانخفاض البالغ 12,8٪ خلال العام 2008، ليرتفع بمعدلي 17,6٪ و16,6٪ على التوالي خلال عامي 2010 و2011 مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، وانتعاش الاقتصاد العالمي ويعتبر قطاع الخدمات المالية مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد البحريني.

ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاسمي للقطاع غير النفطي بنسبة 6,2٪ خلال العام 2010 بعد أن سجل انخفاضا بنسبة 4,3٪ خلال العام 2009، ومن ناحية أخرى، سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 22,5٪ خلال العام 2010 مما يبين التأثير الناجم عن ارتفاع أسعار النفط. حيث ارتفعت أسعار سلة نفط أوبيك بنسبة 26,8٪ ليصل متوسط سعر برميل النفط إلى 77,4 دولارا خلال العام 2010، ولكن هذا الارتفاع جاء نتيجة للانخفاض الهائل الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط خلال 2009، عندما تراجع بنسبة 29,4٪ في أعقاب الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط، وسط ركود الاقتصاد العالمي.

كما قفزت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 29,2٪ في النصف الأول من العام 2011 بالمقارنة مع 24,8٪ خلال العام 2010، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الهائلة التي سجلتها أسعار النفط التي تجاوزت 100 دولار للبرميل نتيجة لتأثير ثورات الربيع العربي.

شركة مروة العالمية العقارية ش.م.ك.م
MARWA
International Real Estate Co. K.S.C.C.

دعـــوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة مروة العالمية العقارية ش.م.ك.م. دعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2011 وذلك يوم الخميس الموافق 29/3/2012 في تمام الساعة 11:00 صباحاً في مجمع الوزارات بمقر وزارة التجارة والصناعة - بلوك (2) - الدور (1) - قاعة (ب).

أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية لشركة مروة العالمية العقارية ش.م.ك.م.

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2011 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2011 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2011 والمصادقة عليه.
4 - مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2011 والمصادقة عليها.
5 - تجديد الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
6 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2011.
7 - تفويض مجلس الإدارة بشراء مالايتجاوز 10٪ من أسهم رأس المال وذلك وفقاً للأحكام والشروط المقررة بموجب قانون الشركات التجارية وقرار وزير التجارة والصناعة الصادر بهذا الشأن.
8 - تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2012 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم.
9 - تعيين أو اعادة تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2012 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في استلام دعوة الحضور والتوكيل والتقرير السنوي للشركة مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة - ش الخليج العربي - برج أحمد - دور (5) - قرب مستشفى الأميري، خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة.
للاستفسار والمراجعة يمكن الاتصال على هاتف 22464565 - 22464585

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة